MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

تموز 2026

أبرز ما في العدد:

- تشريعات إسرائيلية جديدة ستحول احتجاز إيرادات المقاصة الفلسطينية إلى آليات أوسع وأكثر ديمومة للاستيلاء عليها.
- برغم إطلاق عدة مبادرات وصناديق تمويل لدعم التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة، لا يزال مشهد التمويل يعاني من التجزؤ، فيما لم تُصرف بعد غالبية التعهدات المالية المعلن عنها، الأمر الذي يترك فجوة كبيرة بين الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات التعافي المبكر من جهة، والموارد المتاحة من جهة أخرى.
- تواصل تفاقم أزمة فائض الشيكل والتي تلقي بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية، مع تزايد تأثيراتها على الأنشطة المصرفية والتجارية، وإمدادات الوقود والأنشطة الاقتصادية اليومية. كما تثير التهديدات بإنهاء علاقات المراسلة المصرفية مخاوف متصاعدة من تحول الأزمة الحالية إلى أزمة اقتصادية شاملة قد تطال معظم مناحي الحياة الاقتصادية.
- سجلت توزيعات أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (PEX) انتعاشاً ملحوظًا خلال عام 2026، مؤشرةً على قدرة الشركات الرائدة على الصمود والتكيف. ومع ذلك، ظل نطاق هذا التعافي محدوداً بفعل حدة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.

تم إعداد هذه النشرة بدعم من
بورصة فلسطين

بورصة فلسطين
Palestine Exchange

1- إسرائيل توسّع آليات اقتطاع إيرادات المقاصة الفلسطينية

في 8 حزيران 2026، صادق الكنيست الإسرائيلي على تعديل قانوني يوسّع الآليات التي يمكن من خلالها اقتطاع إيرادات المقاصة الفلسطينية بصورة دائمة، بدلاً من الاكتفاء باحتجازها أو تجميدها.[1] يُلزم التعديل الجديد وزير المالية الإسرائيلي بإعداد تقييم سنوي لقيمة المدفوعات والتعويضات التي تدفعها إسرائيل للمواطنين الإسرائيليين الذين تعرضوا لهجمات نفذها فلسطينيون تعتقد إسرائيل أنهم يتلقون مخصصات من السلطة الفلسطينية، سواء بشكل مباشر أو من خلال أحد أفراد عائلاتهم.[2] ثم تحدد الحكومة الإسرائيلية، بالاستناد إلى التقييم، قيمة اقتطاع سنوي إضافي من أموال المقاصة الفلسطينية، يضاف إلى المبالغ التي تحتجزها أو تقتطعها بالفعل.[3]

ووفقاً للتشريع، ستُستخدم المبالغ المقتطعة بدايةً لتنفيذ أوامر التعويض الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية، فيما يُحوَّل أي رصيد متبقي إلى الخزينة الإسرائيلية. وفي حين كانت الترتيبات السابقة تقتصر في معظمها على تجميد مبالغ تعادل المدفوعات التي تصرفها السلطة الفلسطينية، أو تتيح للمدعين تنفيذ أحكام قضائية إسرائيلية على الأموال المجمدة، فإن التعديل الجديد يؤسس لآلية متكررة تُمكّن الحكومة الإسرائيلية من اقتطاع أجزاء من إيرادات السلطة الفلسطينية والاستحواذ عليها بصورة منتظمة.

في 8 تموز 2026، أُقرّ بالقراءة الأولى في الكنيست تعديل تشريعي ثانٍ ذي صلة، يُلزم وزير الدفاع الإسرائيلي بتقديم تقرير سنوي حول جميع الأموال التي تحولها السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، كما يفرض تجميد مبلغ سنوي يعادل إجمالي التحويلات التي تمت خلال العام السابق.[4] وفي حال إقرار التعديل كقانون في الكنيست المقبل، فسيُخصص المبلغ المجمّد لتغطية التعويضات الممنوحة بموجب القانون الإسرائيلي عن الهجمات من قطاع غزة.[5]

ورغم أن إسرائيل دأبت منذ عام 2023 على احتجاز مبالغ من أموال المقاصة تعادل حجم انفاق السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، والذي يُقدّر بنحو 275 مليون شيكل شهرياً، فإن التعديل المقترح من شأنه أن يرسّخ هذه الممارسة ضمن إطار قانوني دائم، مع إمكانية توسيع نطاق تطبيقها مستقبلاً.[6]

وبموجب بروتوكول باريس، الذي يشكّل الإطار الاقتصادي الناظم للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في سياق اتفاقيات أوسلو، تتولى إسرائيل جباية ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على الواردات الفلسطينية، على أن تقوم بتحويل هذه العائدات إلى السلطة الفلسطينية شهريا بعد اقتطاع رسم إداري بنحو 3%. وتمثل أموال المقاصة نحو ثلثي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، ما يجعلها بمثابة الشريان الرئيس للمالية العامة.

على الرغم من أن إسرائيل كانت قد علّقت تحويل أموال المقاصة في مرات عدة سابقا، واعتادت منذ سنوات فرض اقتطاعات أحادية الجانب على هذه الإيرادات، إلا أن مأسسة الاقتطاعات المنهجية المرتبطة بالمخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى وعائلاتهم جرى بموجب تشريع إسرائيلي أُقرّ عام 2018، ودخل حيّز التنفيذ اعتباراً من العام 2019.[7] وبموجب هذا القانون، تقوم إسرائيل شهرياً بتجميد ما يعادل 12/1 من إجمالي المبالغ التي تُقدّر أن السلطة الفلسطينية دفعتها خلال العام السابق للأسرى والمحرّرين وعائلاتهم. وتتراوح الاقتطاعات الشهرية المرتبطة بهذا البند بين 39.3 مليون شيكل و102.6 مليون شيكل خلال الفترة 2023-2026، فيما بلغت 40.7 مليون شيكل في أيار 2026.[8]

وكانت السلطة الفلسطينية قد أعلنت في شباط 2025 إلغاء نظام المدفوعات المرتبط بالأحكام الصادرة بحق الأسرى، ونقل برنامج المساعدات إلى آلية للرعاية

1 https://english.wafa.ps/Pages/Details/171418
2 https://knessetshkufa.org/item/bill/2220111
3 https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press9626w.aspx
4 https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press9726q.aspx
5 Haaretz: Israel Advances Bill to Seize PA Funds Sent to Gaza
6 https://main.knesset.gov.il/news/pressreleases/pages/press08072026p.aspx
7 https://content.govdelivery.com/accounts/USLOC/bulletins/23ba879
8 https://pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

الاجتماعية تستند إلى معيار الاحتياج، وذلك لدى المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي (تمكين).[9] غير أن إسرائيل اعتبرت هذه الخطوة "الإصلاحية" غير كافية، واستمرت في تنفيذ الاقتطاعات، رغم نتائج تدقيق دولي مستقل على مؤسسة تمكين أكدت دخول النظام الجديد حيّز التنفيذ وتطبيقه فعليا.[10]

منذ أيار 2025، أوقفت إسرائيل بشكل كامل تحويل إيرادات المقاصة بأنواعها إلى السلطة الفلسطينية. وبحلول أيار 2026، تجاوز صافي قيمة الإيرادات المحتجزة 13 مليار شيكل، ولا يشمل ذلك المبالغ التي سبق لإسرائيل اقتطاعها بصورة منفصلة بشكل أحادي لتسوية ديون مترتبة على السلطة الفلسطينية لصالح مزوّدي الخدمات الإسرائيليين، ومستحقات التحويلات الطبية، ومطالبات أخرى، بما في ذلك الأحكام الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية.[11] وخلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني وأيار 2026 وحدها، جرى احتجاز نحو 2.7 مليار شيكل. وقد حرم هذا التعليق السلطة الفلسطينية من أهم مصادر إيراداتها المالية، واضطرها إلى مراكمة مزيد من متأخرات الرواتب ومستحقات الموردين، وصرف رواتب جزئية للموظفين، وتقليص مستوى الخدمات العامة الأساسية.

ويُضيف العدد المتزايد من الدعاوى المدنية المقامة ضد السلطة الفلسطينية أمام المحاكم الإسرائيلية مزيداً من الضغوط المالية والقانونية عليها. وبحلول شباط 2026، أفاد وزير المالية إسطفان سلامة بأن مئات الدعاوى كانت منظورة أمام المحاكم الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية، متضمنة مطالبات وتعويضات تُقدّر قيمتها الإجمالية بنحو 65 مليار شيكل.[12] ورغم أن هذه المبالغ تمثل مطالبات قانونية وليست أحكاماً قضائية نهائية، إلا أن احتمالية تنفيذها على أموال المقاصة المحتجزة ستؤدي إلى تقليص فرص استرداد هذه الأموال بصورة كبيرة، أو حتى القضاء عليها بالكامل.

وفي أيار، أشارت تقارير إعلامية إلى أن الولايات المتحدة اقترحت على إسرائيل توجيه جزء من أموال المقاصة الفلسطينية المحتجزة إلى مجلس السلام (Board of Peace) وإعادة إعمار قطاع غزة.[13] ورغم أن المقترح لم يُقدَّم في إطار رسمي، إلا أنه قوبل بالرفض من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء.[14]

وتتزامن هذه التهديدات مع تحمّل السلطة الفلسطينية أعباء مالية متراكمة تُقدَّر بنحو 20.5 مليار شيكل على شكل متأخرات مستحقة للموظفين العموميين والمورّدين من القطاع الخاص ومؤسسات محلية أخرى، إلى جانب دين عام بلغ نحو 14.2 مليار شيكل، يتركز معظمه لصالح المصارف الفلسطينية.[15]

وفي ظل عبء هذا الحجم الهائل من الديون والالتزامات قصيرة الأجل (الذي يتجاوز ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني البالغ نحو 17.2 مليار دولار)، فإن خسارة أموال المقاصة المحتجزة بصورة دائمة أو الاستيلاء عليها سيزعزع استقرار النظام المصرفي، ويعمّق أزمة السيولة في القطاع الخاص، ويقوّض بصورة خطيرة قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في تقديم الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات والخدمات الأساسية.[16]

2- تمويل التعافي وإعادة الإعمار

في 13 تموز، أطلقت المفوضية الأوروبية مبادرة فريق غزة (Team Gaza Initiative) خلال الاجتماع الثاني لمجموعة المانحين لفلسطين الذي عُقد في بروكسل.[17] وقد جمع الاجتماع ممثلين عن 65 وفداً، إلى جانب رئيس الوزراء محمد مصطفى، والممثل السامي لمجلس السلام (BoP) نيكولاي ملادينوف، ورئيس اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة علي شعث.

9 https://www.wafa.ps/Pages/Details/113788

10 Times of Israel: Israel Dismisses PA Pay-to-Slay Reform as Fraudulent Exercise
Times of Israel: US Claims PA Prisoner Payments Reform a Con Dismissing Audit That Suggests Otherwise

11 تقديرات فريق البحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية:
https//:pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

12 https://english.wafa.ps/Pages/Details/167309

13 Reuters: US May Ask Israel Put Palestinian Tax Money Toward Trumps Gaza Plan Sources Say

14 Times of Israel: Smotrich Rejects US Request to Transfer Withheld Palestinian Tax Revenue to Board of Peace
https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/24699/

15 https://pmof.ps/documents/accounts/monthly/2026/May.2026.Ar.pdf

16 Arab Center in DC: Running on Empty the Deepening Fiscal Crisis of the PA

17 https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/el/ip_26_1567

وتُعد مبادرة فريق غزة منصة تنسيقية تجمع مساهمات مالية بلغت حتى الآن 883.6 مليون يورو تم تأمينها أو التعهد بها من قبل الحكومات والمؤسسات الأوروبية والمنظمات الدولية لدعم أنشطة التعافي المبكر. وتشمل الأولويات الأولية للمبادرة قطاعات المياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والأنقاض، والصحة، والطاقة، والزراعة، والنظم الغذائية.

وفي 13 تموز، أعلنت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة نيتها تقديم مساهمة مشتركة قدرها 57.8 مليون دولار أمريكي، سيتم توجيهها عبر صندوق الأمم المتحدة هورايزون (UN Horizon Fund) في إطار مبادرة فريق غزة الأوسع.[18] كما أعلنت أستراليا، في 21 تموز، عن مساهمة إضافية بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي للصندوق.[19]

وكان صندوق هورايزون قد أُطلق في نيسان 2026 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت اسم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الفلسطيني للتعافي. ويُعد الصندوق آلية تمويل مشتركة تهدف إلى سد الفجوة بين المساعدات الإنسانية الطارئة وجهود إعادة الإعمار واسعة النطاق، مع التركيز بشكل رئيسي على قطاع غزة.[20]

بالتوازي مع مبادرة فريق غزة، وقّع المانحون المشاركون في اجتماع مجموعة المانحين لفلسطين في بروكسل اتفاقيات لمساهمات جديدة بقيمة41.7 مليون يورو، لتقديم دعم مالي إضافي عبر آلية بيغاس PEGASE التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي تسهم في تمويل النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية. وتُضاف هذه المساهمات الجديدة إلى مبلغ 310 ملايين يورو الذي سبق أن التزمت به المفوضية الأوروبية من خلال آلية بيغاس للفترة 2026-2027، والتي تعد جزءاً من البرنامج الأوروبي الأشمل للتعافي والصمود الفلسطيني بقيمة 1.6 مليار يورو للفترة 2025-2027.[21]

18 UN: Joint Statement on the launch of the United Nations Horizon Fund for the Occupied Palestinian Territories

19 https://staging.donortracker.org/policy_updates

20 UN: Horizon Fund: Building a bridge to recovery and reconstruction (April 2026)

21 European Commission: Multiannual Programme for Palestinian Recovery and Resilience Worth up to €1.6 billion

1-2 مجلس السلام وصندوق إعادة إعمار وتنمية غزة (GRAD)

خلال الاجتماع الافتتاحي لمجلس السلام في شباط 2026، أعلنت الحكومات المشاركة عن تعهدات مالية بنحو 17 مليار دولار، من بينها 10 مليارات دولار تعهدت بها الولايات المتحدة.[22] غير أن تقريرا لصحيفة فايننشال تايمز في أواخر أيار، أفاد بأن معظم تلك التعهدات لم تترجم فعلياً إلى تمويل متاح للأنشطة والبرامج في قطاع غزة.[23] فلم تُودَع أي مساهمات من الجهات المانحة في صندوق إعادة إعمار وتنمية غزة الذي يديره البنك الدولي، والذي أنشئ لصالح مجلس السلام،[24] كما لم يُصرَف أي جزء من التمويل الأمريكي المعلن لصالح مشاريع إعادة الإعمار.[25]

في المقابل، جرى تحويل مساهمات محدودة من بعض الدول الأعضاء في مجلس السلام مباشرة إلى حساب منفصل تابع للمجلس لدى مصرف جي بي مورغان(JPMorgan)، وذلك لتمويل مكتب الممثل السامي لغزة وتغطية رواتب مفوضي وموظفي اللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG).[26] وبرزت مؤشرات إضافية على حالة الضبابية التي تحيط بمستقبل جهود الإعمار في تموز، عندما عدّل مجلس السلام أولوياته العاجلة من التعافي الشامل على امتداد قطاع غزة إلى منطقة تجريبية محدودة للعمليات الإنسانية والإدارة المدنية قرب رفح جنوب شرقي القطاع.[27] في أواخر تموز، أعلنت اللجنة الوطنية لإدارة غزة أنها مستعدة لتولي السلطة في قطاع غزة، ولكن فقط بعد انسحاب القوات الإسرائيلية. كما أفادت التقارير أنه لم يكن من المتوقع أن تدخل القطاع خلال المرحلة التجريبية الأولية.[28]

22 https://www.reuters.com/world/middle-east/2026-02-19

23 https://www.ft.com/content/

24 أنشئ صندوق إعادة إعمار وتنمية غزة كآلية مالية يديرها البنك الدولي لتلقي وإدارة مساهمات المانحين الدوليين المخصصة لإعادة إعمار قطاع غزة، وذلك تحت إشراف مجلس السلام ووفقاً لتقديراته وأولوياته. ويضطلع البنك الدولي بدور الوصي الائتماني على الصندوق بصلاحيات محدودة.

25 NPR: Funds for Trump's Board of Peace aren't in World Bank account. So where are they?

26 https://www.ft.com/content/

27 https://www.ft.com/content/

28 Haaretz: Palestinian Technocratic Committee Says It Is Ready to Govern Gaza After UN Approval, IDF Withdrawal

وعلى الرغم من أن إنشاء عدة آليات تمويلية أتاح قنوات إضافية لتنسيق جهود التعافي المبكر وحشد التمويل اللازم لإعادة الإعمار، لا يزال مشهد التمويل ككل مجزأً ومبعثرًا، كما أن معظم التعهدات المعلنة لم تترجم بعد إلى موارد فعلية بالحجم الذي يتناسب مع الاحتياجات الهائلة لقطاع غزة. وحتى في حال صرف كامل تعهدات مجلس السلام البالغة 17 مليار دولار وتوجيهها إلى برامج التعافي وإعادة الإعمار، فإنها لا تغطي سوى أقل من ربع الاحتياجات المقدَّرة بنحو 71.4 مليار دولار خلال العقد المقبل.[29]

2-2 فجوة التمويل الإنساني

في حين تظل المساهمات المعلنة عبر الآليات المختلفة الداعمة لجهود التعافي المبكر في غزة متواضعة مقارنة بالاحتياجات المقدَّرة للتعافي وإعادة الإعمار على المدى القصير، والبالغة 26.3 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى، فإن الضغوط التمويلية الأكثر إلحاحاً تتركز حالياً في الاستجابة الإنسانية. وقد أطلقت الأمم المتحدة نداءها العاجل لعام 2026 بقيمة 4.06 مليارات دولار لتوفير مساعدات منقذة للحياة بصورة عاجلة لنحو ثلاثة ملايين شخص في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.[30]

إلا أنه حتى أواخر تموز، لم يتم تأمين سوى 1.51 مليار دولار (ما يعادل 37.2%) من إجمالي المبلغ المطلوب، ما خلّف فجوة تمويلية تُقدَّر بنحو 2.55 مليار دولار.[31] علما بأن نحو 92% من متطلبات النداء الإنساني مخصصة لقطاع غزة.[32]

وقد بدأت آثار النقص في التمويل تنعكس بالفعل على مستوى المساعدات المقدمة للسكان. ففي تموز، أعلن برنامج الأغذية العالمي حاجته إلى 426 مليون دولار لضمان استمرار عملياته في غزة والضفة الغربية حتى نهاية العام 2026.[33] وفي شهر تموز، خفضت المساعدات النقدية المقدَّمة لنحو 75 ألف شخص بقرابة 25%، في حين خفضت الحصص الغذائية لنحو 220 ألف أسرة إلى النصف.[34] ويتوقع برنامج الأغذية العالمي مزيداً التخفيضات في الأشهر المقبلة ما لم يتم تأمين تمويل إضافي.

يأتي هذا العجز التمويلي في ظل استمرار الأزمة الإنسانية العميقة في قطاع غزة. هذا ولا تزال العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة، والنزوح المتكرر، والقيود المستمرة على الوصول الإنساني، ونقص الإمدادات الأساسية، تعيق العمليات الإنسانية وأنشطة التعافي المبكر.[35] وتفاقم هذه القيود من محدودية الوصول إلى الغذاء، والمياه الآمنة، والمأوى الملائم، والرعاية الصحية، مع تزايد مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة وانعدام الحماية في مواقع النزوح المكتظة وغير المجهزة، في ظل موجات الحر الشديد خلال صيف هذا العام وانتشار القوارض والحشرات على نطاق واسع.

بحلول أواخر تموز، كانت مستلزمات المأوى ومخزون المواد غير الغذائية قد استُنفدت بصورة حرجة، مع توفر أقل من 1,000 خيمة داخل القطاع للتوزيع، فيما كانت المستلزمات المنزلية الأساسية الأخرى كافية لدعم نحو 7,000 أسرة فقط.[36] كما ظل التعافي المادي محدودًا للغاية. وبحلول أواخر تموز، أُزيل نحو 630 ألف طن من الأنقاض من الطرق ومواقع الخدمات الأساسية، وهو ما يعادل نحو 1% من إجمالي ما يُقدَّر بـ61 إلى 68 مليون طن من الأنقاض الناتجة عن التدمير الإسرائيلي المنهجي للمنازل، والمباني العامة، وشبكات الطرق، والمرافق.[37]

3- تداعيات أزمة فائض السيولة النقدية بالشيكل

مع تواصل تفاقم أزمة فائض الشيكل، وتحولها إلى أزمة مزمنة تلقي بظلالها على الاقتصاد ككل، لا على الجهاز المصرفي الفلسطيني فحسب، باتت الأزمة تعطل النشاط

29 https://palestine.un.org/en/314095-final-gaza-rapid-damage-and-needs-assessment-estimates-714-billion

30 https://www.ochaopt.org/content/flash-appeal-occupied-palestinian-territory-2026

31 https://fts.unocha.org/plans/1510/summary

32 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-347-gaza-strip

33 https://www.wfp.org/emergencies/palestine-emergency

34 https://www.reuters.com/world/middle-east/wfp-warns-deeper-cuts-gaza-aid-due-donor-fatigue-2026-07-24/

35 https://www.ochaopt.org/content/report-23-july-2026

36 المصدر السابق.

37 https://www.ochaopt.org/content/report-23-july-2026
https://response.reliefweb.int/palestine/gaza-debris-management/reports

التجاري وتسهم في نقص إمدادات الوقود الذي شهدته الضفة الغربية مؤخرًا.[38] وتشير التقارير إلى أن ما يقارب 17 إلى 18 مليار شيكل من الأوراق النقدية كانت مكدسة في خزائن البنوك الفلسطينية بحلول نهاية حزيران 2026، وذلك قبل بدء عملية التحويل الربعية الأخيرة مطلع تموز.[39] ولا تكمن المشكلة في وجود فائض من الأموال في السوق، بل في اختلال يتمثل في تكدس النقد الورقي غير القابل للاستخدام في خزائن البنوك، بالتزامن مع تراجع أرصدة الشيكل الإلكترونية المحتفظ بها لدى البنوك المراسلة الإسرائيلية التي لا ترغب في استيعاب المزيد منها.[40] وفي ظل عدم توافر أرصدة إلكترونية كافية، لا تستطيع البنوك الفلسطينية تسوية المدفوعات عبر الحدود أو تمويل استيراد الوقود وغيره من السلع الأساسية.

تعكس هذه الأزمة التبعية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني للشيكل في ظل الترتيبات النقدية التي أرساها بروتوكول باريس. ويسمح بنك إسرائيل للمصارف الفلسطينية بإعادة ما يصل إلى 4.5 مليار شيكل كل ربع، أي ما يعادل 18 مليار شيكل سنوياً، في حين تشير التقديرات إلى أن المستويات الحالية للنشاط الاقتصادي تتطلب تحويل ما بين 25 و30 مليار شيكل سنويا.[41] وقد أدى هذا الفارق بين السقف المسموح به وحجم النقد الداخل إلى الجهاز المصرفي إلى تراكم الأوراق النقدية على مدار سنوات عديدة. قبل الحرب، كان بنك إسرائيل يوافق بين الحين والآخر على شحنات استثنائية تتجاوز السقف المفروض، إلا أن الحصول على هذه الموافقات أصبح أكثر صعوبة بعد انتقال المسؤولية إلى الحكومة الإسرائيلية عقب أكتوبر 2023.[42] وبينما سمح بنك إسرائيل لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل 23 مليار شيكل من فائض الأوراق النقدية المتراكمة بالشيكل خلال عام 2024، بما يشمل حوالات إضافية استثنائية، أعاد خفض السقف إلى 18 مليار شيكل في عام 2025، أي بتراجع نسبته 21.7%، في إطار السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني.[43] وقد أسهم خفض السقف المسموح به في زيادة سنوية بنحو 80.1% في مخزون النقد بالشيكل المادي المحتفظ به لدى المصارف الفلسطينية في الضفة الغربية، مع استمرار تدفق نقد جديد إلى الجهاز المصرفي.

يؤدي تراكم النقد إلى تجميد حصة متنامية من أصول المصارف، مع زيادة تكاليف التخزين والتشغيل، ومتطلبات الاقتراض قصير الأجل، فضلاً عن خسارة العوائد التي كان بالإمكان تحقيقها من خلال الإيداع أو الاستثمار. وقدَّر تقييم صادر عن صندوق النقد الدولي عام 2022 أن الاحتفاظ بفائض الشيكل أدى إلى خفض أرباح المصارف الفلسطينية بنحو 20%.[44] ومن المرجح أن يكون الأثر الحالي أكبر بكثير في ضوء التراكم المستمر للنقد منذ ذلك الحين، إلى جانب تفاقم النقص في سيولة الشيكل في الحسابات الإلكترونية.

ومع تزايد الضغوط على السعات التخزينية لخزائن المصارف وعلى السيولة الإلكترونية بالشيكل، عمدت المصارف إلى فرض قيود على إيداع النقد بالشيكل، ما أدى إلى نقل جانب كبير من أعباء التكيف إلى الشركات والأسر التي تعتمد بشكل كثيف على التعاملات النقدية.[45] وتشير تقارير إلى أن بعض الشركات اضطرت إلى تحويل الشيكل النقدي إلى الدولار أو الدينار بغرض إيداعه، ثم إعادة تحويل الأموال إلكترونياً إلى عملة الشيكل لتغطية الشيكات أو سداد مستحقات الموردين، ما يؤدي إلى تكاليف إضافية ويعطل سير العمليات التجارية الاعتيادية. وتُعد محطات الوقود من أكثر القطاعات تعرضاً لهذه المشكلة، إذ تتلقى معظم مدفوعات زبائنها نقداً، بينما يتعين عليها تسوية مشترياتها من الوقود عبر الجهاز المصرفي. وقد دفعت التداعيات الأوسع على النشاط التجاري القطاعَ الخاص إلى تنظيم احتجاجات منسقة في نهاية شهر حزيران.[46]

وتزيد التهديدات المتجددة بإنهاء خدمات المراسلة المصرفية من خطورة الوضع. فقد صرح بنك ديسكونت

38 Washington Post: In the Israeli-occupied West Bank, too much cash is breaking the economy
39 https://www.wafa.ps/news/2026/7/23/150884
https://theminers.ps/post/2850/17
40 https://www.worldbank.org/ext/en/country/westbankandgaza
41 https://www.sadanews.ps/en/business/308355.html
https://www.bnews.ps/ar/node/28033
42 https://english.wafa.ps/Pages/Details/172079
43 PMA: Monetary and Banking Developments, Q4 2025
44 https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/journals/002/2022/299/en.xml
45 Washington Post: In the Israeli-occupied West Bank, too much cash is breaking the economy
46 https://bnews.ps/ar/node/27938

الإسرائيلي بأنه سيوقف تقديم خدماته للمصارف الفلسطينية اعتباراً من 1 أيلول 2026، فيما أعلن بنك هبوعليم أنه سيحذو حذوه اعتباراً من 1 تشرين الأول.[47] وينفذ البنكان سويا معاملات مصرفية للبنوك الفلسطينية تُقدَّر بنحو 51 مليار شيكل سنويا.[48] وفي حال عدم التوصل إلى ترتيبات بديلة، فإن فقدان هذه العلاقات المصرفية قد يحول دون قدرة المصارف الفلسطينية على تسوية مدفوعات التجارة الخارجية بشكل كامل، الأمر الذي من شأنه أن يحول مشكلة فائض النقد إلى صدمة نظامية أوسع نطاقاً تطال الواردات، والأمن الغذائي، والخدمات الأساسية، والنشاط الاقتصادي اليومي برمته.[49]

وقد أظهرت أزمة شح الوقود الأخيرة التي شهدتها مختلف مدن الضفة الغربية، والناجمة جزئياً عن أزمة السيولة النقدية، عن حجم المخاطر الكامنة في حال تحقق هذه التهديدات، إذ أدت إلى شلل في قطاعي النقل العام والخاص، وأعطت مؤشراً مقلقاً للمواطنين عن طبيعة الانهيار الاقتصادي والتوترات الاجتماعية التي قد تنشأ عن استمرار الإخلال بالعلاقات المصرفية الفلسطينية الإسرائيلية القائمة.

4- أحدث إصدارات "ماس": الأولويات الاقتصادية-الاجتماعية للتعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في 15 تموز الماضي ورشة عمل لعرض ومناقشة نتائج ثلاث أوراق سياساتية تتناول تعزيز وصول الأسر الفلسطينية في قطاع غزة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنية التحتية والأمن الغذائي.[50] تتناول الورقة الأولى الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وانعكاسات انهيار الخدمات الأساسية على الفئات الأكثر هشاشة. وتوصي الورقة بتطوير برامج للتعليم في حالات الطوارئ، وإنشاء مدارس مؤقتة، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلبة والمعلمين. أما في قطاع الصحة، فتوصي بإنشاء مستشفيات ميدانية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، وضمان توفير الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية.

فيما ركزت الورقة الثانية على الوصول إلى خدمات الإسكان والمأوى، والكهرباء، والمياه، وسلطت الضوء على أولوية تطوير برامج للإسكان الطارئ وإعادة الإعمار، وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتنفيذ برامج عاجلة لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين إدارة الموارد المائية. كما تؤكد الورقة أهمية التعاون بين الحكومة الفلسطينية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لضمان استجابة إنسانية فعالة ومستدامة، وتعزيز قدرة المجتمع الغزي على الصمود والتعافي.

أما الورقة الثالثة فتناولت تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية استنادا إلى أبعاده الأربعة: توافر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه مادياً واقتصادياً، والاستفادة منه غذائياً، واستقرار هذه الأبعاد مع مرور الوقت. وتخلص الورقة إلى أن انعدام الأمن الغذائي في غزة تحول إلى أزمة بنيوية مرتبطة بالقيود المفروضة على دخول الغذاء وتعطل سلاسل الإمداد. كما تقدم الورقة خارطة طريق لتعزيز الأمن الغذائي تقوم على ثلاث مراحل متكاملة: الاستجابة الإنسانية العاجلة لمنع تفاقم المجاعة، وإعادة تأهيل القطاع الزراعي وسلاسل القيمة الغذائية، وبناء منظومة غذائية أكثر قدرة على الصمود والاستدامة. وتدعو الورقة لإزالة القيود المفروضة على حركة الغذاء ومدخلات الإنتاج، وإعادة دمج الاقتصاد الغزي في محيطه الفلسطيني والإقليمي.

بدورهم، أكد الخبراء المشاركون في اللقاء على أنه لا بد من وقف الكارثة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة قبل البدء بأعمال إعادة الإعمار، وضرورة استعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء القدرات المؤسسية في قطاع غزة. كما دعوا لتوحيد الجهود وتنسيق العمل ضمن منظومة واحدة، تجمع بين المسار الإغاثي والمسار التنموي، وخلق فرص العمل، مع تسليط الضوء على الدمار الشديد الذي لحق بالبنية التحتية التعليمية، واستمرار انعدام الأمن

47 Reuters: Concerns of Palestinian economic crisis grow as Israeli banks prepare to cut ties
48 https://www.ft.com/content/1a6=1
49 https://www.wafa.ps/news/2026/7/23/150884
50 https://mas.ps/news/14324.html

الغذائي، والقيود المفروضة على المساعدات، والتحديات المرتبطة بإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتضررة والملوثة.

5- حركة التداول في تموز

انخفض مؤشر القدس بنحو 1% في تموز 2026 مقارنة بشهر حزيران، ليغلق عند 648.3 نقطة في آخر يوم تداول.[51] وبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 8.5 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 12.6 مليون دولار أمريكي، مسجلا انخفاضا بنحو 41% في حجم التداول و55.3% في قيمة التداول.

أما في الربع الثاني من عام 2026، فأغلق مؤشر القدس عند مستوى 655 نقطة، مرتفعاً بنحو 8% مقارنة بالربع الأول من العام 2026، و11.6% مقارنة بالربع الثاني من عام 2025.[52] كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة إلى 5.1 مليار دولار، بزيادة بلغت 4.4% و8.9% على التوالي. وسجلت قيمة التداول ارتفاعاً بنحو 120% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 92.8 مليون دولار، كما ارتفعت بقرابة 82% مقارنة بالربع الثاني من عام 2025. في حين بلغ حجم التداول 56.4 مليون سهم، مرتفعاً بنسبة 147% و79% على التوالي. وارتفعت نسبة دوران الأسهم على أساس حجم التداول من 1.3% في الربع الثاني من عام 2025 و0.9% في الربع الأول من عام 2026 إلى 2.4% في الربع الثاني من عام 2026، كما ارتفعت نسبة دوران الأسهم على أساس القيمة من 1.1% و0.9% إلى 1.83% على التوالي، ما يشير إلى تحسن سيولة السوق.

وجاء هذا التحسن القوي في الأداء رغم الضغوطات الاقتصادية والمالية الحادة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، ما يعكس قدراً من الصمود النسبي في تقييمات السوق للشركات المدرجة. ومع ذلك، ما تزال حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي تحد من ثقة المستثمرين ومن اتساع نطاق هذا التحسن واستدامته. كما ظل نشاط التداول شديد التركز، إذ استحوذ قطاع الاستثمار على نحو 77.4% من حجم التداول الإجمالي و82.9% من قيمة التداول الإجمالية، الأمر الذي يشير إلى أن التحسن المحرز كان مدفوعاً بصورة رئيسية بنشاط عدد محدود من الشركات.

5-1 تعافي توزيعات الأرباح

في العام 2026، قامت 23 شركة من أصل 47 شركة مدرجة في بورصة فلسطين بتوزيع أرباح نقدية و/أو توزيع أسهم مجانية بقيمة إجمالية بلغت 159.6 مليون دولار، بزيادة بنحو 56.9% مقارنة بعام 2025.[53] وارتفعت قيمة التوزيعات النقدية المعتمدة بنسبة 38.8% لتصل إلى 116.9 مليون دولار، فيما ارتفعت توزيعات الأسهم من 17.4 مليون دولار إلى 42.7 مليون دولار.

وارتفع عدد الشركات التي وزعت أرباحاً نقدية من 17 شركة في عام 2025 إلى 20 شركة في عام 2026. كما استأنفت ست شركات لم توزع أي أرباح نقدية في عام 2025 توزيع الأرباح خلال عام 2026، من بينها شركتان ذوات قيمة سوقية كبيرة، في حين لم تُقدم أي شركة من الشركات التي واصلت التوزيع على خفض القيمة المطلقة لتوزيعاتها. كذلك ارتفع عدد الشركات التي وزعت أسهماً مجانية إلى تسع شركات في عام 2026 مقارنة بسبع شركات في عام 2025.

وارتفع وسيط معدل التوزيع النقدي من 8% إلى 11% من رأس المال المدفوع، في حين انخفض معدل التوزيع المرجح برأس المال من 17.1% إلى 12.1%. ويعكس هذا التباين عودة شركات ذات قيمة سوقية كبيرة إلى توزيع الأرباح بمعدلات أقل من تلك السائدة لدى الشركات الأخرى، الأمر الذي وسّع القاعدة الرأسمالية للشركات الموزعة للأرباح. وعلى الرغم من هذا التحسن، ظلت توزيعات الأرباح شديدة التركز، إذ استحوذت شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) على 47.6% من إجمالي التوزيعات النقدية، بينما ساهمت أكبر خمس شركات موزعة للأرباح بما نسبته 76.2% من إجمالي التوزيعات النقدية.

51 https://www.pex.ps/reporting-center/indices
52 https://www.pex.ps/reporting-center/bulletins
53 المصدر: بورصة فلسطين.

الشكل (1): قيمة التوزيعات النقدية واتساع قاعدة الشركات الموزعة وتركز توزيعات الأرباح النقدية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، 2019-2026

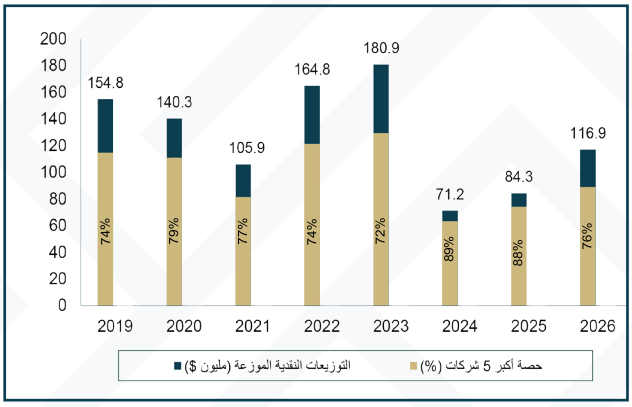

المصدر: بورصة فلسطين

على الرغم من التعافي القوي، ظلت التوزيعات النقدية أقل بنحو 35.4% مقارنة بمستواها في عام 2023، وأقل بنسبة 22.8% مقارنة بعام 2019. وقد أسهمت أزمة إيرادات المقاصة في عام 2019 والصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020 في إضعاف التوزيعات خلال عامي 2020 و2021، قبل أن تشهد تعافياً ملحوظاً في عامي 2022 و2023 (انظر الشكل 1). إلا أن الحرب على غزة، المندلعة أواخر عام 2023، أسفرت عن تراجع في التوزيعات النقدية بزهاء 60.6% في عام 2024. كما انخفض عدد الشركات التي قامت بتوزيع أرباح نقدية من 33 شركة إلى 18 شركة بين عامي 2023 و2024، نتيجة قيام عدد من المصارف وشركات الاستثمار الكبرى بتعليق توزيع أرباح أو أسهم أو خفضها بشكل حاد.

وعادت التوزيعات النقدية للارتفاع لاحقاً بقرابة 18.3% في عام 2025 و38.8% في عام 2026، ما يعكس بصورة عامة تعافي أرباح الشركات المدرجة. غير أن هذا التحسن جاء أقوى من وتيرة تعافي الاقتصاد الفلسطيني ككل، والتي بلغت 4.3% فقط. فما يزال الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني دون مستواه في عام 2023، فيما تواصل الأسر والشركات الصغيرة مواجهة ضعف الطلب وتراجع الدخل إلى جانب الضغوط المالية والسياسية الشديدة. ومع ذلك، تتمتع الشركات الكبرى بدرجة من الحماية النسبية بفضل نشاطها في قطاعات أقل تأثراً بالتقلبات الاقتصادية، واعتمادها على مصادر دخل متنوعة، فضلاً عن متانة مراكزها المالية. لذا، فإن الانتعاش في توزيعات الأرباح يعكس بالدرجة الأولى قدرة الشركات الرائدة المدرجة في السوق على الصمود والتكيف، أكثر مما يعكس تعافياً اقتصادياً واسع النطاق يشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني.

فيما يتعلق باستمرارية التوزيعات، من أصل 36 شركة قامت بتوزيع أرباح نقدية مرة واحدة على الأقل خلال الفترة 2019-2026، حافظت سبع شركات فقط على استمرارية توزيع الأرباح بصورة منتظمة في جميع سنوات الفترة. وتركزت هذه الشركات بشكل رئيسي في قطاعات الاتصالات، والأدوية، والصناعات الغذائية، والتأمين. كما قامت خمس شركات أخرى بتوزيع أرباح نقدية على مدار سبع سنوات من أصل ثماني سنوات.

استناداً إلى صافي أرباح الشركات المدرجة المجمعة البالغة 296 مليون دولار في عام 2025، تشير التوزيعات النقدية لعام 2026 إلى أن نسبة التوزيعات النقدية إلى الأرباح على مستوى السوق بلغت نحو 39.5%، مقارنة بـ 82.5% في عام 2025. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر المجمع لا يعكس سلوك توزيع الأرباح على مستوى الشركات بشكل فردي، فإنه يشير إلى احتجاز نسبة أكبر من الأرباح، لا سيما لدى المصارف الساعية إلى تعزيز مراكزها المالية لمواجهة مخاطر الائتمان، ومتأخرات القطاع العام، وحالة عدم اليقين الاقتصادية والسياسية الأوسع. في المقابل، حافظت الشركات الراسخة والمولدة للتدفقات النقدية إلى حد كبير على توزيعاتها، مما يعكس مرونة في توزيع الأرباح.

وبوجه عام، يعكس التعافي الذي شهدته توزيعات الأرباح في عام 2026 تحسناً في الربحية وتجدد ثقة المستثمرين بالشركات الرائدة المدرجة في بورصة فلسطين. غير أن استدامة هذا التعافي ستظل مرتبطة بدرجة كبيرة بالتطورات السياسية والاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015)
الربع الأول 2023 - الربع الأول 2026

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 -أيار 2026

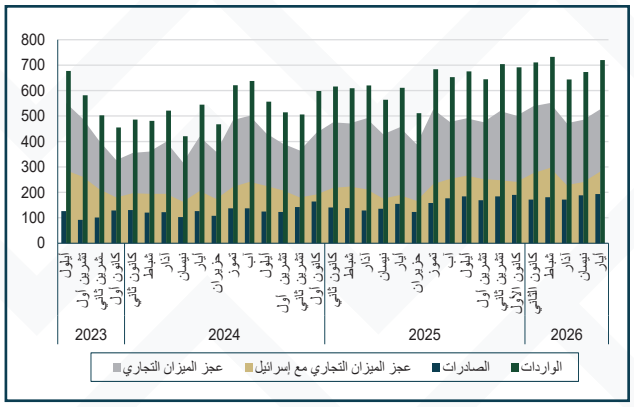

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الأول 2026

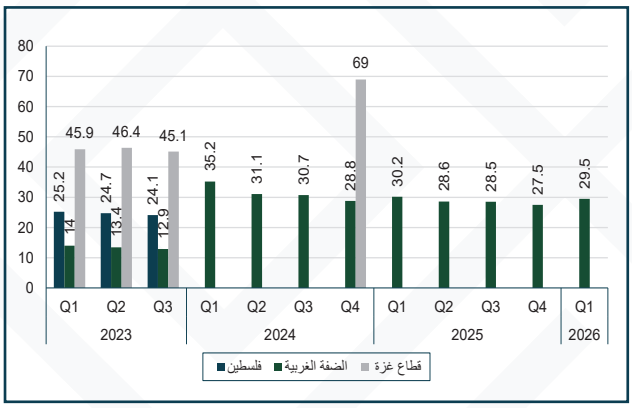

إيرادات المقاصة

إجمالي إيرادات المقاصة الشهرية، والاقتطاعات الإسرائيلية
والإيرادات المحتجزة، والعمولات الإدارية
(مليون شيكل إسرائيلي)، كانون ثاني 2023 - أيار 2026

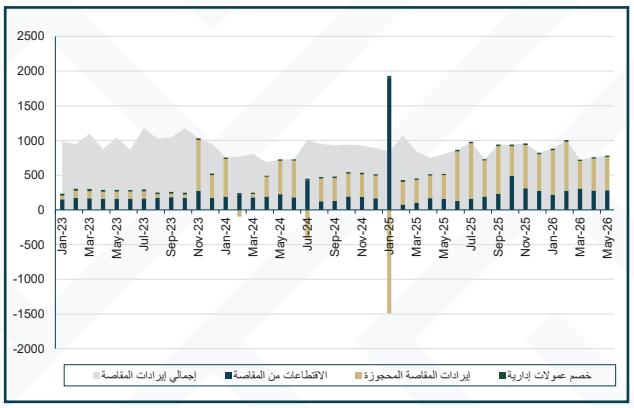

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - حزيران 2026

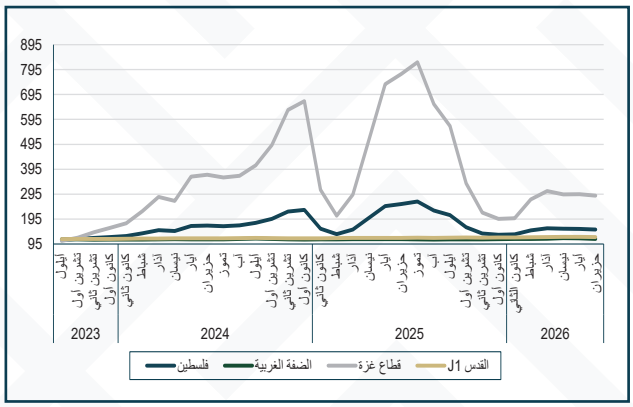

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - حزيران 2026